الحشاش أكد أن إدارة الجرائم الإلكترونية لن تألو جهداً في سبيل كشف ملابسات الموضوع

«الداخلية» : اختراق مواقع الحكومة والنفط أحيل إلى «المباحث الجنائية»

■ تنسيق متواصل بين الجهات الأمنية والمؤسسات التي تم التحدث عن قرصنة حساباتها عبر وسائل التواصل الاجتماعي

مؤتمر الهاكرز يعرض طريقة وخطوات المواقع

الهاكرز يدعي اختراق موقع البنك المركزي

■ الغيث : ما يعتمده البنك من سياسات وإجراءات مشددة لحماية أنظمته يكفل استمرار الأعمال وحمايتها من أي انقطاع محتمل

■ نتخذ تدابير متطورة ومتوافقة مع أفضل المعايير والممارسات الدولية للحيلولة دون حدوث أي قرصنة

■ خبراء أمن المعلومات : دول الخليج عامة والكويت خاصة مطالبة بالحذر من أخطار معلوماتية تهدد أمنها عبر «الهاكرز»

■ إذا ثبت اختراق القراصنة لمواقع إستراتيجية ونفطية فهو أمر خطير ويتطلب وقفة جادة

■ البنك المركزي : لا صحة لتعرض أي من الأنظمة أو المواقع الإلكترونية التابعة لنا للاختراق

أكدت وزارة الداخلية أن ما أثير حول اختراق عدد من مواقع الجهات الحكومية ، هو موضوع قيد البحث من قبل الإدارة العامة للمباحث الجنائية.

وأوضح مدير عام الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بالوزارة العميد عادل الحشاش أن الجهات الأمنية تنسق مع الجهات التي تم التحدث عن اختراق حساباتها عبر مواقع التواصل الاجتماعي ، للوقوف على حقيقة الموضوع وما أثير ، مشيرا إلى أن رجال الإدارة العامة للمباحث الجنائية متمثلة بإدارة الجرائم الإلكترونية لا يألون جهدا في سبيل كشف ملابسات الموضوع.

وكان أحد المغردين قد تطرق إلى اجتماع عقد في الخارج ضم عددا من «الهاكرز» ، وتم خلاله عرض محاولات اختراق لمواقع وزارات الداخلية والمالية والدفاع والبنك المركزي وعدد من البنوك الخاصة وشركات النفط في الكويت .

في سياق متصل نفى بنك الكويت المركزي أمس ، تعرض اي من الانظمة او المواقع الالكترونية التابعة للبنك لعمليات اختراق.

وقال المدير التنفيذي لقطاع تقنية المعلومات والاعمال المصرفية في «المركزي» انور بدر الغيث في تصريح صحافي ، ان ما يعتمده بنك الكويت المركزي من سياسات واجراءات مشددة لحماية انظمته ومواقعه الالكترونية ، يكفل استمرار الاعمال وحمايتها من اي انقطاع محتمل. اضاف ردا على ما تم تداوله اخيرا بشان تعرض اغلب انظمة الحكومة ، ومنها البنك المركزي لعملية اختراق من جهات خارجية ، ان المركزي الكويتي يتخذ تدابير متطورة ومتوافقة مع افضل المعايير والممارسات الدولية وذلك للحيلولة دون حدوث اي عمليات اختراق محتملة.

من جهة أخرى حذر خبير أمن المعلومات عبدالله العلي دول الخليج عامة والكويت خاصة ، من أخطار معلوماتية تهدد أمنهم عن طريق بعض قراصنة المعلومات "الهاكرز".

وذكر العلي في حسابه على «تويتر» أن محاضرة ألقيت أمس الأول في مؤتمر Defcon بلاس فيغاس دارت حول وسائل إسقاط حكومات في دول الخليج ، وبينها الكويت .

وأشار العلي إلى أن المتحدث في المحاضرة استطاع إختراق أغلب أنظمة حكومة الكويت مثل الداخلية والمالية والبنك المركزي والبنوك الخاصة وشركات النفط ، ثم قام برسم سيناريو لكيفة إسقاط الحكومة عن طريق ضرب المراكز المالية ، ونشر الإشاعة والتلاعب بإختراق الاعلام والميديا!

وجدد العلي تحذيره من أن «الضعف الإلكتروني الذي كشفه المحاضر بتجربته ، يدل على انه فعلا «البلد ماشية بالبركة» ، مؤكدا أن الأمر «ليس حصرا على الكويت للأسف» .

أكد سعيه لأن تكون طريقاً للحل الشامل للأزمة

المبعوث الأممي: مشاورات اليمنيين في الكويت لم تفشل

■ المفاوضات تطرقت إلى مواضيع حساسة كالانسحابات العسكرية والترتيبات الأمنية وتسليم السلاح

■ الحل العسكري لن يكون ممكناً في اليمن ولا بديل عن الحل السياسي والفترة المقبلة ستخصص لدعم المشاورات

اسماعيل ولد الشيخ أحمد

■ المجتمع الدولي لديه قرار واضح لإنهاء الأزمة وهو ملتزم بالمرجعيات الثلاثة لحل الأزمة

■ كل الأطراف أكدت التزامها بالمرجعيات المعتمدة لحل الأزمة ولابد من تنفيذ قرارات مجلس الأمن

جدة – «كونا»: قال مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد أمس ان مشاورات السلام اليمنية التي استضافتها دولة الكويت "لم تفشل" مؤكدا سعيه لأن تكون "طريقا للحل الشامل للأزمة" اليمنية.

جاء ذلك في مؤتمر صحفي مشترك عقده ولد الشيخ أحمد مع الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إياد أمين مدني عقب اجتماعهما بمقر الأمانة العامة للمنظمة في مدينة جدة لبحث احدث التطورات المتعلقة بمشاورات السلام اليمنية.

وأوضح ولد الشيخ أحمد ان مفاوضات الكويت تطرقت إلى مواضيع حساسة كالانسحابات العسكرية والترتيبات الأمنية وتسليم السلاح وسبل تحسين الوضع الاقتصادي في البلاد.

وشدد على أن "الحل العسكري لن يكون ممكنا في اليمن" وانه "لا بديل عن الحل السياسي" مشيرا الى ان الفترة المقبلة ستخصص لدعم المشاورات للتوصل لحل شامل واجراء سلسلة لقاءات مع مختلف اطراف النزاع في اليمن.

وذكر ولد الشيخ أحمد أن المجتمع الدولي لديه قرار واضح لإنهاء الأزمة اليمنية وهو ملتزم بالمرجعيات الثلاثة لحل الأزمة المتمثلة في المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني اليمني وقرار مجلس الأمن رقم (2216).

وأشار الى ان جميع الأطراف اليمنية أكدت التزامها بالمرجعيات المعتمدة لحل الأزمة مشددا على وجوب تنفيذ قرارات مجلس الأمن للحل في اليمن بما فيها تسليم السلاح.

ولفت ولد الشيخ أحمد إلى تدهور الوضع الإنساني في اليمن وتأثر أكثر من 85 في المئة من اليمنيين جراء الحرب في بلادهم.

من جهته عبر مدني عن أمله في أن تؤدي الجهود التي يبذلها المبعوث الأممي إلى حل سياسي للأزمة اليمنية. وأكد مدني أن القرار الانفرادي الذي اتخذته "جهات انقلبت على الشرعية" بإنشاء مجلس رئاسي ودعوة البرلمان لعقد جلسة أخرى سيؤدي إلى مزيد من التعقيدات.

وأوضح أن المنظمة "كانت دائما وأبدا" تدعم الحل السياسي في اليمن الذي يتقيد بالوثائق والقرارات التي اتخذت في هذا الشأن مشيرا إلها انها ستظل داعمة بأي وسيلة لجهود الأمم المتحدة لإنجاح دورها ومؤكدا أن فرص الحوار في اليمن "ما تزال متاحة".

اجتماع عسكري كويتي – أمريكي لتعزيز التعاون بين قوات البلدين

جانب من الاجتماع

بحضور معاون رئيس الأركان العامة لهيئة العمليات والخطط اللواء الركن أحمد عبدالوهاب العميري ، عقد صباح أمس اجتماع بين الجانب الكويتي والجانب الامريكي،حيث بدأت الجلسة الإفتتاحية بكلمة لرئيس الإجتماع اللواء العميري، رحب من خلالها بمعاون الخطط الاستراتيجية لمنطقة القيادة الوسطى اللواء جورج سميث والوفد المرافق له و باعضاء لجنة التعاون المشتركة .

كما أكد اللواء الركن احمد العميري على ان مثل هذه الإجتماعات تأتي ضمن اوجه التعاون المشترك والتنسيق العسكري للوصول إلى الهدف المنشود وهو تحقيق التعاون بين القوات المسلحة الصديقة على اعلى المستويات .

ونقل لهم تحيات نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ خالد الجراح ، وتحيات رئيس الاركان العامة للجيش الفريق الركن محمد خالد الخضر ، متمنيا لهم طيب الإقامة في بلدهم الثاني الكويت.

استجابة لتوجيهات أمير البلاد ووفقاً للتبرع الذي أعلنت عنه الكويت في مؤتمر المانحين الرابع بلندن

شهاب الدين: «التقدم العلمي» بصدد تنفيذ مشروع لدعم تعليم اللاجئين السوريين بالأردن ولبنان

شهاب الدين مع مديرة المشاريع الخاصة بالمؤسسة

عمان – كونا: قال المدير العام لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي الدكتور عدنان شهاب الدين أمس إن المؤسسة بصدد تنفيذ مشروعها لدعم تعليم اللاجئين السوريين في الاردن ولبنان استجابة لتوجيهات سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ووفقا للتبرع الذي أعلنت عنه الكويت في مؤتمر المانحين الرابع بلندن.

جاء ذلك في تصريح أدلى به شهاب الدين لـ(كونا) على هامش لقائه في العاصمة الأردنية عددا من كبار المسؤولين الأردنيين والمعنيين الأمميين للتباحث حول المشروع التعليمي الذي كلفت المؤسسة بتمويله وتنفيذه بالتعاون مع المنظمات الأممية.

وأضاف أن خطة المشروع المزمع تنفيذه خلال سبتمبر المقبل ستشمل تعليم اللاجئين السوريين وتأهيلهم مهنيا وحرفيا وفنيا في الأردن ولبنان للأعوام الثلاثة المقبلة مشيرا الى ان مجلس إدارة المؤسسة خصص للعام الأول منها مبلغا إجماليا قدره عشرة ملايين دولار أمريكي.

وأوضح أن تحديد مبلغي العامين التاليين سيتم وفق دراسات وخطط لاحقة مشيرا إلى أن حصة الأردن من التبرع المرصود للعام الأول هي أربعة ملايين دولار وللبنان ستة ملايين دولار وذلك بالتناسب مع أعداد اللاجئين السوريين المتواجدين بالبلدين وبحسب بيانات رسمية من الأمم المتحدة.

وذكر أن المشروع يهدف إلى إتاحة فرص التعليم لشريحة الأعمار من 12 إلى 18 عاما وحمايتهم من مخاطر الضياع أو الزواج المبكر وسط الظروف السائدة أو الالتحاق بالمنظمات المتطرفة اضافة الى تأهيلهم للقيام بالدور التنموي المطلوب لبلدهم عند انتهاء الأزمة السورية.

وأفاد شهاب الدين بأن وفدا من المؤسسة التقى قبل شهرين ممثلي المنظمات الأممية المعنية بشؤون اللاجئين وتعليمهم وتلقى منهم المقترحات والدراسات لتحقيق أكبر فائدة تعليمية للاجئين.

وأوضح أن الزيارة الحالية تأتي استكمالا لما تم التباحث حوله سابقا وللوصول إلى اتفاقات وتفاهمات أولية مع كبار المسؤولين الأردنيين وممثلي المنظمات الدولية يتم على اثرها توزيع المبلغ المرصود وفقا للمقترحات المقدمة بحسب الفئات العمرية ونوعية التعليم والبرامج التدريبية والتأهيلية.

ولفت إلى أن اجتماعات منفصلة ستعقد خلال الزيارة الحالية مع ممثلي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لوضع صيغة التفاهم والاتفاقات الأولوية.

حصلنا رسوما تقدر بـ 31 ألف دينار

«البلدية» : تحرير 1283 مخالفة إعلان

اعلنت إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت عن تحقيق العديد من الإنجازات لقسم إزالة المخالفات بفرع بلدية محافظة العاصمة والتي شملت التفتيش على "المحلات – الاسواق المركزية – التعديات على املاك الدولة – العقارات المخالفة للائحة البناء – السيارات المهملة" خلال 7 اشهر الأولي من العام الحالي حيث بلغ إجمالي قيمة الرسوم المحصلة واحد وثلاثون الف وسبعمائة وخمسة وخمسون دينار .

وفي هذا السياق أوضح رئيس قسم ازالة المخالفات المهندس عبد الله جابر بانه تم تكثيف الحملات التفتيشية بناءا على تعليمات مدير فرع بلدية محافظة العاصمة المهندس عمار العمار من قبل مفتشي القسم .مشيرا إلى أن ماتم تحصيله من رسوم خلال سبعة الاشهر الاولي من العام الحالي قد بلغ واحد وثلاثون الف وسبعمائة وخمسة وخمسون دينار . .

وأضاف جابر بانه تم تحرير عدد "1283" محضر مخالفة اعلانات وتوجيه عدد "273" انذار ورفع وإزالة عدد "293" اعلان إلى جانب تحرير عدد "311" محضر مخالفة اغذية وإعطاء عدد "102" تعهد، فيما شملت مخالفات النظافة العامة وإشغالات الطرق تحرير عدد "109" مخالفة إلى جانب وضع عدد "504" ملصق للسيارات.

وأشار جابر بانه تم توجيه عدد "493" انذار للمباني المخالفة وتحرير عدد "41" مخالفة للعقارات المخالفة لائحة البناء ، بالإضافة إلى اعطاء عدد "45" تعهد فيما تم الكشف على عدد "130" عقار لإيصال التيار الكهربائي.

ولفت جابر بانه تم رفع وإزالة عدد "17" تعديات على املاك الدولة إلى جانب غلق عدد "11" محل غلق اداري .

وشدد جابر على أصحاب المحلات والمطاعم التقيد باللوائح وأنظمة البلدية حتي لا يقعوا تحت طائلة المساءلة القانونية ، مشيرا بان الاجهزة الرقابية لن تتهاون في تطبيق القانون على المخالف.